

٣٠ آب/أغسطس ٢٠٢٣

القضية أمام محكمة العدل الدولية ستكشف سياسات إسرائيل غير القانونية التي طال أمدها، كما يقول المراقب الدائم للجنة الحقوق الفلسطينية

تقديم دراسة حول شرعية الاحتلال الإسرائيلي، المقرر الخاص السابق يؤكد أن "هذه النتائج قوية"

سلط المراقب الدائم الضوء على شلل المجتمع الدولي وعدم إحراز تقدم في مساءلة إسرائيل عن أفعالها، وقدم تقريراً عن الاستعدادات للقضية المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية والتي تكشف ممارسات إسرائيل غير القانونية التي طال أمدها وسياساتها التي تحرم الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير، في حين أقرت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تقريرها السنوي اليوم.

أعلن رياض منصور، المراقب الدائم لدولة فلسطين، أن الشعب الفلسطيني غاضب بسبب عدم إحراز تقدم في وضع حد لمأساه. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن عدد الفلسطينيين الذين قتلوا هذا العام قد تجاوز بالفعل عدد الذين قتلوا في عام ٢٠٢٢؛ ومن بينهم ٤٤ طفلاً. ومع ذلك، وعلى حد قوله، فإن الأمين العام لم يدرج إسرائيل كدولة تنتهك حقوق الأطفال في تقريره حول الأطفال والنزاع المسلح.

وأشار إلى أن "الحكومة الإسرائيلية الحالية هي الحكومة اليمينية الأكثر تطرفاً في تاريخ حكومات إسرائيل". وتضم وزراء فاشيين يعتبرهم النظام القانوني الإسرائيلي مروجون للإرهاب. حيث أعلن أحد هؤلاء الوزراء، الذي قدم بياناً عنصرياً، أن حقه وحق أسرته في البقاء على قيد الحياة أكبر من حق الشعب الفلسطيني في التنقل في الأرض الفلسطينية المحتلة.

علاوة على ذلك، تعمل الحكومة الحالية على تسريع عملية الضم، لا سيما في منطقة الأغلبية - ما يسمى بالمنطقة ج - والتي تشكل حوالي ٦٠ في المئة من الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. فيما يواجه الفلسطينيون من قبل العناصر المتطرفة هدم منازلهم، وتشريد عائلاتهم، وتهديدات موجهة ضد "مسافر يطا"، ضد الأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة، وضد مناطق أخرى في الأرض المحتلة.

وأضاف أن الاستيطان المتزايد وحصار قطاع غزة، يهدد مليوني شخص يعيشون في ذلك "السجن الضخم الذي صنعه الإنسان"، مضيفاً: "هذا هو الواقع على الأرض الذي نكافح ضده". "وندد بشلل المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، الذي يكرر المواقف المبدئية لكنه لا يتخذ خطوات عملية لمحاسبة إسرائيل وإجبارها على الوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ووفقاً للقرارات والقانون الدولي. وأضاف أن "الشعب الفلسطيني لن يستسلم أبداً، ولن يرفع الرايات البيضاء أبداً"، لافتاً إلى أن عدداً منهم يأخذون الأمور بأيديهم.

وأشار إلى أن وفده منخرط في متابعة وإعداد الوثائق لتقديمها إلى محكمة العدل الدولية، معرباً عن تقديره للدول الـ ٥٨ الذين قدموا آراء إلى المحكمة دعماً للحجة التي تكشف ممارسات إسرائيل غير القانونية التي طال أمدها والسياسات التي تحرم الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير. ويجري الإعداد لتقديم طعن إلى محكمة العدل الدولية قبل ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر لرفض المذكرات القليلة التي تحاول الإشارة إلى العملية السياسية الجارية والتي لا ينبغي للمحكمة أن تتدخل فيها.

وأشار إلى مشاركة وفده في الدورة المقبلة للجمعية العامة، معرباً عن أمله في أن تكون اللجنة وأعضاؤها في الطليعة للدفع بقضية الشعب الفلسطيني للحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف. وقال: "ربما نرى قريباً بعض الضوء في نهاية النفق"، معرباً عن أمله في أن تصبح دولة فلسطين قريباً عضواً كاملاً في منظومة الأمم المتحدة باعتبارها الدولة العضو رقم ١٩٤.

بدوره، أشار بيدرو بيدروسو (كوبا)، نائب رئيس اللجنة، الذي حل محل مقرر مكتب اللجنة إلى ما يجري من "الإبادة الضمنية للشعب الفلسطيني وحرمانه من حقوقه وطرده من أرضه في عملية تطهير عرقي غير مقبولة". وقال: "نحن هنا نتصرف كما لو كان العمل كالمعتاد، العالم لا يعي، ووسائل الإعلام لا تنقل ما يحدث في فلسطين، ولا الأمم المتحدة ولا مجلس الأمن كذلك". وأضاف: "ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بمواقف أخرى، فإننا نتحدث عنها كل يوم". وشدد على أن أعضاء اللجنة عليهم واجب أخلاقي "لتغيير الأمور".

وأشاد ممثل مصر باللجنة على جهودها، مشيراً إلى محاولات حشد الدعم الدولي للشعب الفلسطيني وقضيته، "الأولوية الرئيسية للشعب العربي". وتعمل بلاده على الحفاظ على الاستقرار في الأرض الفلسطينية المحتلة وإنهاء العنف ضد الفلسطينيين، وإنهاء جميع الإجراءات الإسرائيلية الأحادية الجانب التي تسعى إلى تغيير الوضع القانوني للأرض، وتحرير حركة البضائع والأشخاص، وحشد الدعم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا).

وشدد ممثل الأردن على ضرورة قيام المجتمع الدولي بوقف التصعيد الخطير في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك التوغلات الإسرائيلية للمدن الفلسطينية والاستيلاء على الأراضي وتهجير السكان. وقال إن بلاده تواصل ممارسة دورها التاريخي كراعية للمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس وتتخذ كافة الإجراءات للحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني الراهن، مؤكداً أن السلام العادل والدائم يتطلب إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

وسلط ممثل تونس الضوء على الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها إسرائيل، داعياً إلى إنهاء احتلالها. وأكد أن القضية الفلسطينية ستظل أولوية قصوى بالنسبة لبلاده، بما في ذلك ضمان حقوقهم غير القابلة للتصرف.

ثم أطلع مايكل لينك، المقرر الخاص السابق، اللجنة على الدراسة التي طلبتها بشأن شرعية الاحتلال الإسرائيلي، مشدداً على أنه "لا يمكن لأحد أن يقول إنه تم التعامل مع الموضوع باستخفاف". في حين أن العديد من سمات الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ ٥٦ عاماً غير قانونية، فإن الهدف الرئيسي للدراسة هو الإجابة على سؤال ما إذا كان الاحتلال نفسه غير قانوني، وإذا كان الأمر كذلك، تحديد العواقب على إسرائيل، والمجتمع الدولي، والأمم المتحدة. وأضاف إن مفهوم الاحتلال غير القانوني ليس فكرة جديدة في القانون الدولي. حيث صرحت الأمم المتحدة أن حكم جنوب أفريقيا لناميبيا وحكم البرتغال لغينيا بيساو واحتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية هي احتلالات غير قانونية.

وأشار إلى أن الدراسة تسلط الضوء على ثلاثة قواعد يمكنها تحديد ما إذا كان الاحتلال قد أصبح غير قانوني، بما في ذلك ما إذا كانت دولة الاحتلال قد تحركت لضم أي جزء من الأرض المحتلة؛ وما إذا كانت تلك السلطة قد وضعت سياسات التمييز أو الفصل العنصري في الأرض المحتلة. إن انتهاك أي من هذه المعايير من شأنه أن يشير إلى أن الاحتلال أصبح غير قانوني؛ وإن انتهاك هذه القواعد الثلاثة سيكون دليلاً قاطعاً على عدم الشرعية. وتخلص الدراسة إلى أن إسرائيل - باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال - "تنتهك بشكل صارخ هذه المعايير الثلاثة، وبالتالي فهي محتل سيء النية".

كما أشار إلى أن الدراسة وجدت العديد من أوجه التشابه بين الوضع في دولة فلسطين اليوم وحكم الفصل العنصري في جنوب أفريقيا على ناميبييا قبل ٥٠ عاماً. ونظراً لعدم شرعية احتلالها، فإن إسرائيل ملزمة بالانسحاب من الأرض الفلسطينية المحتلة فوراً وبشكل كامل ودون قيد أو شرط. وعلاوة على ذلك، فإن إسرائيل مسؤولة عن التعويضات. ويجب على المجتمع الدولي أن يبتعد عن نموذج "الأرض مقابل السلام" ويتجه نحو الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى حدود عام ١٩٦٧.

وشدد على أن هذه النتائج قوية، لافتاً إلى أن الدراسة تتناول الأسئلة التي ستطرح أمام محكمة العدل الدولية. وأضاف أن التقرير سيتردد صداه أيضاً في الأوساط السياسية والدبلوماسية والفكرية حول العالم لأنه أحد أكثر التقارير شمولاً على الإطلاق التي نشرتها الأمم المتحدة عن الاحتلال وإنهاء الاستعمار وتقرير المصير.

وشكر السيد منصور البروفيسور لينك على عمله القيم، مشيراً إلى أن الدراسة هي أداة أخرى للدول الأعضاء لتكثيف جهودها لدعم نضال الشعب الفلسطيني لإنهاء الاحتلال. وحث أعضاء اللجنة وجميع الزملاء على توزيع الوثيقة على حكوماتهم وجامعاتهم وكليات الحقوق لإفادتهم أو لتقديم المزيد من المساهمات.

بعد ذلك عرض السيد بيدروسو مشروع التقرير السنوي للجنة (الوثيقة A/78/35)، الذي يغطي الأحداث المتعلقة بقضية فلسطين، وكذلك أعمال اللجنة في الفترة من ١ سبتمبر ٢٠٢٢ إلى ٣١ أغسطس ٢٠٢٣. وفيما يتعلق بمحتويات الفصول السبعة للتقرير، بما في ذلك توصيات اللجنة في الفصل السابع، قال إن اللجنة حثت إسرائيل على وقف وإلغاء عمليات الضم وهدم المنازل وتوسيع المستوطنات والتهجير القسري للفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال. كما دعا إسرائيل إلى إلغاء التدابير العقابية ضد السلطة الفلسطينية، وإنهاء الاستخدام غير المتناسب للقوة المميتة، واحترام الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس، ورفع الحصار المفروض على غزة.

وقال أيضاً إنه طُلب من الأمين العام أن يواصل استخدام مساعيهِ الحميدة دعماً للحل الدولتين. وأخيراً، حثت اللجنة المنظمات الإقليمية على القيام بدور نشط سياسياً لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ودعت كذلك الدول الأعضاء إلى دعم الأونروا وإجراء مراجعة متأنية لاستخدام إسرائيل لتشريعات مكافحة الإرهاب ضد منظمات المجتمع المدني الفلسطينية بهدف نزع الشرعية عنها وتقويض أنشطتها.

وشدد ممثل إنдонيسيا على الحاجة إلى زيادة الرؤية السياسية لنضال الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة وحشد الضغوط من جانب المجتمع الدولي لوقف سياسات الفصل العنصري التي تتبعها السلطة القائمة بالاحتلال والانتهاكات الممنهجة للقانون الدولي. وأكد: "نتحدث تقريباً كل يوم عن انتهاكات لميثاق

الأمم المتحدة فيما يتعلق بأزمات أو صراعات أخرى، ولكن نادرا ما نذكر الوضع في فلسطين"، مشددا على ضرورة مواصلة الضغط من أجل خطوات ملموسة لتحقيق السلام العادل والدائم للشعب الفلسطيني.

بعد ذلك، وافقت اللجنة على تقريرها السنوي الذي من المقرر أن يتم تقديمه إلى الجمعية العامة، أثناء نظرها في "قضية فلسطين" في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

وبعد إعلان الشيخ نيانغ (السنغال)، رئيس اللجنة، عن تقديم ثماني منظمات مجتمع مدني طلباً للاعتماد، وافقت اللجنة على طلب الاعتماد المقدم من هيئة أرض فلسطين، بناءً على توصية المكتب.

وبالانتقال إلى أنشطة اللجنة، أشار السيد نيانغ إلى إحياء الذكرى الخامسة والسبعين للنكبة في شهر مايو، والاجتماع مع وزير الخارجية والمغتربين لدولة فلسطين في أبريل، والاجتماعات مع الأونروا - المفوض العام في يونيو ورئيس الأركان في يوليو - وإلى المؤتمر حول القدس في يوليو.

وأفاد أيضا أن اللجنة قدمت بيانا إلى المناقشة الفصلية المفتوحة لمجلس الأمن حول "الوضع في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين" في تموز/يوليه. وفي ٢٢ آب/أغسطس، دعا المكتب في اجتماعه مع الأمين العام إلى زيارته للأرض الفلسطينية المحتلة في أقرب وقت ممكن، من أجل زيادة الحماية للفلسطينيين، وشدد على ضرورة توفير أفق سياسي لحل قضية فلسطين. وكرر الأمين العام تأكيد دعم المنظمة لحل الدولتين، وقال إنه يتطلع إلى زيارته في المستقبل القريب.

ولتشجيع الجميع على المشاركة في أنشطة اللجنة المقبلة، سلط السيد نيانغ الضوء على عرض فيلم وثائقي وحلقة نقاش في 12 تشرين الأول/أكتوبر حول "إعادة زيارة طنطورة وأحداث عام ١٩٤٨"، والتي سيشترك فيها المخرج وممثل عن مؤسسة الحق. وسيشمل الحدث الذي سيقام في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الفيلم الوثائقي "مقتل شيرين أبو عاقلة". وسيتم إحياء ذكرى اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني هذا العام في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر حيث سيتضمن الحدث افتتاح المعرض في ردهة الجمعية العامة، وحفل استقبال، وحدث جانبي آخر في مقر الأمم المتحدة مع شركاء اللجنة من المجتمع المدني.

وواصلت شعبة حقوق الفلسطينيين توزيع رسالة إخبارية فصلية عن أنشطة اللجنة، ونشرة شهرية تتضمن جميع وثائق الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، ونشرة أسبوعية بعنوان "أخبار المنظمات غير الحكومية" تتضمن معلومات عن عمل المنظمات في فلسطين وإسرائيل وأماكن أخرى، بالإضافة إلى قنوات التواصل الاجتماعي والقائمة البريدية التي تديرها الشعبة الذين لعبوا أيضا دورا حاسما في نشر المعلومات.